معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

رقم (٢٠)

الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى

الجزء الأول

تطوير دور الصناعات التحويلية فى الإقتصاد المصرى

أبريل ١٩٨٢

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري

الجزء الأول

تطور دور الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري

أبريل ١٩٨٢

تقديـــــم

كانت مصر قبل الحرب العالمية الاولى تعتمد اعتمادا كليا على الصناعـــات الاجنبية ثم انشئت لجنة التجارة والصناعة عام ١٩١٦ ، وتلا ذلك انشاء بنـــك مصر عام ١٩٢٠ وكان ضمن اهدافه تنمية الصناعة القومية مثل الغزل والنسيج . وفى أواخر الثلاثينات وصلت مصر الى حالة الاكتفاء الذاتى من السكر والكحول والسجائر والملح وغزل القطن والاحذية والاسمنت والاثاث والكبريت والخضروات . ويمكـــن القول أن سياسة التصنيع فى مصر اقتصرت حتى عام ١٩٥٢ تقريبا على صناعـــات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية . ثم انشئ المجلس الدائم للانتاج عـــام ١٩٥٢ ضمن خطة لوضع برنامج للتصنيع فى مصر بدأ تنفيذه عام ١٩٥٧ وفى ينايـــر ١٩٥٧ أشرفت المؤسسة الاقتصادية على كل مايملكه القطاع العام وبذلك أصبـــح للدولة السيطرة على القطاع الصناعى بأكمله تقريبا فيما عدا بعض الصناعات الصغيـرة وعند تنفيذ الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠/٥٩ ــ ١٩٦٥/٦٤ تم تأميم الشركـــات الكبيرة فى القطاع الصناعى وكل البنوك وشركات التأمين وتجارة القطن والنقـــــل بصورة منظمة .

وفى عام ١٩٧٤ أصدرت الدولة قانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الـــذى شجع رؤوس الاموال الاجنبية والوطنية على المساهمة الجدية فى المشاريع المختلفـــة التى تدخل ضمن اطار خطة الدولة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد هدفت كل الخطط التى وضعتها الدولة منذ ١٩٥٩ الى اعطاء اهميـــة خاصة لقطاع الصناعة بحيث يؤدى الدور القيادى فى الاقتصاد المصرى ولكن الاهـداف التى وضعت فى الخطط التالية للخطة الاولى لم تتحقق كما كان منتظرا لعدة اسبـــاب منها ارتفاع معدل زيادة السكان بأكثر مما كان متوقعا فى هذه الخطط وزيادة الاستهلاك بمعدلات كبيرة بالاضافة الى زيادة نفقات الدفاع الضخمة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ وأدت

هذه الأسباب الى قصور فى التوزيع النسبى للاستثمارات على القطاعات المختلفـــه وقد تحقق الى حد ما فى هذه الخطط الحد من الاهمية النسبية للزراعة ولكـــــن التحول الذى حدث كان لحساب قطاعات التوزيع والخدمات اكثر منه لحساب قطـــاع الصناعة • وعلى عكس ما استهدفته الخطط من ان يكون التحول فى مجال الانتـــاج والدخل لصالح التصنيع فقد ازدادت الحصة النسبية لقطاعات التوزيع والخدمات •

ان التنمية الصناعية تعتبر من أهم مقومات التنمية القومية الشاملة لذلك كانت الدول النامية فى أشد الحاجه الى تطوير قطاع الصناعة بها لما له من قدره فائقة على المساهمة فى زيادة الدخل القومى وخلق فرص عمل جديدة وكذلك لدوره الهام فـــى تحسين ميزان المدفوعات عن طريق احلال المنتجات المحلية محل كثير من الـواردات وزيادة السلع التصديرية • لهذه الاسباب تكون أهمية البحوث والدراسات الخاصـــه بالتنمية الصناعية •

وهذه الدراسه التى اشرف عليها مركز التخطيط الصناعى بالمعهد تقع فى ثلاثة اجـــــزاء •

الجزء الاول :

يحلل التطور التاريخى لدور الصناعات التحويلية فى الاقتصاد القومى من حيث مساهمتها فى خلق فرص العمل وتطور هيكل هذه الصناعات ومتوسط الانتاجية وكذلك تطور وارداتها والسياسات التى حكمت هـــذا التطور •

ويركز هذا الجزء كذلك على دور كل من القطاع العام والقطاع الخاص فى هذا التطور التاريخى والذى يعتبر اساسا لاية دراسات مستقبلية فى هذا الشأن .

الجزء الثانى :

أما الجزء الثانى فقد ركز على الدراسات المستقبلية والخاصة ببعض الصناعات التحويلية الهامه مثل الاسمنت والحديد والصلب والسكر والاسمدة . وهذا ما يساعد المخطط كثيرا فى ترشيد وضع خطط قطاع الصناعة .

الجزء الثالث :

وقد خصص الجزء الثالث لتحليل بعض المشاكل الرئيسية التى تعوق نمو الصناعات التحويلية فى مصر وحتى تكون امام المخطط ومتخذ القرار عند تخطيطه للقطاع وتسيير دفته فى الحاضر والمستقبل متفاديا تكرار هذه المشاكل بوضع الحلول المناسبه لها وذلك ضمانا لتنمية صناعية حقيقية ورشيدة تساهم مساهمة مؤثرة فى تطور الاقتصاد القومى والمجتمع المصرى .

ومعهد التخطيط القومى اذ يقدم هذه الدراسة باجزائها الثلاثة يرجو أن تكون عونا لكل من يبحث فى دور وامكانيات ومشاكل ومستقبل الصناعة فى مصر .

ولا يفوتنى فى هذه المناسبة ان أنوه بالجهد الكبير الذى بذله مركز التخطيط الصناعى فى اعداد هذه الدراسة شاكرا لكل من ساهم فيها سواء من خارج المعهد أو داخله .

والله ولى التوفيق ،،،

وزير التخطيط
ورئيس مجلس ادارة المعهد

(دكتور كمال الجنزورى)

الجـــزء الأول

دراســة تحليليــة لتطـــــــور دور
الصناعــات التحويليــة فــى الاقتصاد المصـــــرى

تمهيـــــد :

يمثل هذا الجزء حلقة اولى من حلقات ثلاث تتضمنها هذه الدراسة عن الصناعـــــات التحويلية فى مصر ، حيث تعالج فيها الموضوعات التاليـــة :ـ

الجـــزء الأول :

تطور دور الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصـــرى .

الجـــزء الثانى :

نظرة مستقبلية على بعض الصناعات التحويلية المختارة حتى عام ٢٠٠٠ .

الجـــزء الثالث :

بعض المشاكل الرئيسية التى تعوق نمو الصناعات التحويلية فى مصـــر .

ويفضل فى مستهل هذه الدراسة ابراز الحقائق التاليـــة :ـ

١ ـ تعتبر هذه الدراسة ، باجزائها الثلاثة ، محصلة جهد السادة أعضاء مركز التخطيـــط الصناعى وكذلك بعض خبراء وزارة التخطيط ووزارة الصناعة ، مما يعكس التعاون والتكامل الذى يتم بين المعهد والجهات المتخصصة الخارجية فى مجال البحث العلمى .

٢ ـ يلاحظ وجود بعض الاختلافات فى البيان الواحد الوارد فى أكثر من موقع فى هذة الدراسه وذلك نتيجة للاعتماد على أكثر من مصدر واحد لهذه البيانات وهو امر يحتم الاهتمام بـــأن يكون هناك جهاز قومى واحد ، قادر ومسئول عن هذه البيانات .

٣ ـ بالرغم من محاولة توحيد فترة التحليل الزمنية فى فقرات هذا الجزء من الدراسة الا أن اختلافها يرجع الى عدم وجود سجلات منظمة لتسجيل البيانات التاريخية وهو امر جدير بالدراسة .

وعليه فان اهمية هذا الجزء من الدراسة تكمن فى جمع وتبويب وتحليل اكبر قدر متاح من البيانات الخاصة بالصناعات التحويلية فى الستينات والسبعينات ، وهو امر حتمى لأى نظرة مستقبلية لدور هذه الصناعات فى الاقتصاد المصرى .

والله ولى التوفيق ،

المشرف على البحث
دكتور محمد عبد الفتاح صيرفى

فريـــق البحـــث

المشرف علـى البحـــث :

أ . د . محمد عبد الفتاح منجـى	مستشار ومدير مركز التخطيط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومـى

مقـــرر البحـــث :

د . ثـــروت محمد علـــى	خبير بمركـز التخطيـط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومـى
الاستاذ الدكتور فوزى رياض فهمـى	المستشار بمركز التخطيط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومى
الدكتـور محمد ناظـم حنفـــى	استاذ مساعد ورئيس قسم الاقتصـــاد بكلية التجارة - جامعة طنطـــا
الدكتـور رافت شفيق بســـاده	خبير اول بمركـز التخطيـط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومى
الدكتـور ممدوح فهمى الشـرقاوى	خبير اول بمركز التخطيـط الصناعـــى بمعهد التخطيط القومى

المحتويـــات

الفصـــل الاول

مركز الصناعة التحويلية فى الاقتصاد القومى ١٩٥٠ـ١٩٧٥

صفحـة

١ ـ دور الصناعة فى الاقتصاد المصـــرى ١

٢ ـ مساهمة الصناعة فى التوظف ٥

٣ ـ سياسات التصنيـــع ٧

٤ ـ الاخذ بالتخطيط كاداه لدفع التنمية الصناعية منذ أواخر الخمسينات .. ٩

٥ ـ سياسات التاميم فى الستينات ١١

٦ ـ اتاحة الفرصة للقطاع الخاص المحلى والاجنبى منذ السبعينات ١٣

٧ ـ الصناعة التحويلية والتنمية الاقتصادية ١٥

٨ ـ هيكل الصناعة التحويلية ٢٠

٩ ـ سياسة الاستثمار فى الصناعة التحويلية خلال الفترة من ٥٩/٦٠ الـــى
١٩٧٥/٧٤ .. .. ٢٤

١٠ـ الدخل المحقق فى الصناعة التحويلية ٣٤

١١ـ الانتاج المحقق فى الصناعة التحويلية ٣٩

١٢ـ العمالة فى الصناعة التحويليـــة ٤٤

١٣ـ متوسط انتاجية العامل فى فروع الصناعات التحويلية ٥٢

١٤ـ الواردات وهيكل الصناعة التحويليـــة ٥٦

الفصـــل الثانى

القطاع العام الصناعى فى مصر : هيكله ـ مشكلاته ـ اعادة النظر فى حجم نشاطاته

١ ـ مقدمـــة ٦٢

صفحـــة

٢ ـ نشأة القطاع العام فى مصـــــر ٦٣
٣ ـ القطاع العام الصناعى فى مصـــــر من ٧٢ حتى ١٩٨٠ .. .. ٧٠

الفصل الثالـــث

دور القطاع الخاص فى القطاع الصناعـى

١ ـ مركز القطاع الخاص فى الصناعة ١١٧
٢ ـ التغيرات الهيكلية للقطاع الخاص الصناعى ١٢٧

الفصل الأول

مركز الصناعة التحويلية فى الاقتصاد المصرى

١٩٥٠ ـ ١٩٧٥

١ ـ دور الصناعة في الاقتصاد القومي

ظلت الصناعة التحويلية تمثل دورا محدودا جدا في الاقتصاد القومي حتى الثلاثينات ، اذ كانت الزراعة هي العامود الفقري للاقتصاد المصري والمصدر الاساسي والرئيسي لمعيشة المجتمع ، ومع ازدياد الاهتمام بالتنمية الصناعية ـ سواء عن طريق الدولة أو الأفراد ـ أخذ نصيب الصناعة في الازدياد تدريجيا ولو ببطء شديد وتراوح نصيب الصناعة في الناتج القومي بين ٨٪ ـ ١٠٪ حتى أوائل الخمسينات.

ومنذ أن شرعت الحكومة في الاسراع بحركة تصنيع البلاد ، ودخولها في الميدان الصناعي كمستثمر أساسي في منتصف الخمسينات ، تزايد دور الصناعة في الاقتصاد القومي بصورة ملحوظة . وارتفع نصيب الصناعة في الدخل المحلي الاجمالي الى ١٣٫٤٪ في ١٩٥٦/٥٥ كما يتضح من جدول (١) ومع تنفيذ برامج التصنيع الطموحة قفز نصيب الصناعة في الدخل المحلي الى ١٩٫٤٪ في ١٩٦٠/٥٩ . واستمرت الصناعة تحقق زيادات متواليه ، ولو أن معدل النمو كان بسيطا في النصف الاول من الستينات اذا ماقورن بالنصف الثاني من الخمسينات . فقد ازداد نصيب الصناعة في الدخل المحلي من ١٩٫٤٪ في ١٩٦٠/٥٩ ، وهي السنة التي أعلنت فيها الخطة القومية الشاملة الاولى ، الى ٢١٫٥٪ خلال السنة الاخيرة من الخطة الاولى أي في ١٩٦٥/٦٤ كما يتبين من جدول (٢) .

وتعكس الارقام آثار النكسة على الصناعة ، وفقدان مصر لبعض ثرواتها التعدينية الرئيسية وهي بترول سيناء . اذ تسجل انخفاضا في نصيب الصناعة في الدخل المحلي الى ٢٠٫٨٪ في ١٩٦٧/٦٦ والى ٢٠٫٤٪ في ١٩٦٨/٦٧ . ولكن سرعان ماتعمل الحكومة على تذليل الصعوبات التي تواجه الصناعة المصرية من افتقار الى معدلات الاحلال والتجديد ونقص السلع الوسيطة المستوردة ، وبذا يقفز نصيب الصناعة الى حوالي ٢٤٫٥ ٪

فى أوائل السبعينات ويسجل نصيب الصناعة فى الدخل المحلى فى السبعينات تقلبات محدودة ، فانخفض نصيبها الى ٦ر٢٠٪ و ٩ر٢٠٪ فى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ على التوالى موضحا مدى تأثر الصناعة بظروف حرب التحرير فى اكتوبر ١٩٧٣ . وفى النصف الثانى من السبعينات يسجل النشاط الصناعى تقدما متئدا فيبلغ نصيب الصناعة فى الدخل المحلى فى ١٩٧٨ و ١٩٧٩ حوالى ٣ر٢٢٪ و ٨ر٢٢٪ على التوالى .